



المجلس الوطني لحقوق الإنسان  
أوْحَدَةُ اِنْسَانٍ | مَعْلَمَةُ اِنْسَانٍ | Conseil national des droits de l'Homme

كلمة السيدة آمنة بوعياش

رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

حقوق الأشخاص في وضعيات هجرة: الالتزامات الدولية للمملكة المغربية  
والإطار الوطني للحماية

شراكة المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمديرية العامة للأمن الوطني

تكوين مكونات/ين من المكلفات/ين بإفاذ القانون

دورة فبراير 2025

مرحبا بكم وبكم جميعا بمعهد الرباط افرييس بزركي لحقوق الانسان، وفي حضرة مؤسستين شريكتين قررتا الانكباب على تعزيز توطيد حقوق الإنسان في مجال حيوي ورئيسي...

مرحبا بكم وبكم... للمشتركة معنا في إطلاق مسار جديد في هذه الشراكة... شراكة توطيد الحقوق في وظائف الأمن بال المغرب... خلال الدورة التي نفتحها اليوم سينكب المجلس الوطني والمديرية العامة على موضوع تعزيز حماية حقوق المهاجرات والمهاجرين... وهو موضوع، كما لا يخفى عليكم، يعرف دائماً و يومياً تفاعلاً بين مؤسستينا لإيجاد حلول لحالات فوق تراب المملكة، لمهاجرات و مهاجرين، فيما كانت وضعياتهم وصفاتهم.

الدورة التي نطلقها اليوم، والتي ستليها، هي مناسبة بكل تأكيد للتفاعل بين أطر المؤسستين... تفاعل يهدف بالأساس إلى تحسين المهرات وإغناء المعرف المشتركة، على مستويات عديدة، لعل من أبرزها:

اولاً: التزامتنا الدولية ذات الصلة بحماية حقوق المهاجرات وعائلاتهم وتفاعلنا مع توصيات الآليات التعاقدية بالجدية، ضمن انخراط سيادي وطوعي للمملكة المغربية في المنظومة الدولية؛

## ثانياً: تحديد مفاهيم حالات

الهجرة وضمان الحقوق الأساسية للمعنيين وأود في هذا السياق أن أذكر أننا نقف، في تتبعنا للنقاشات العمومية والإعلامية، على مفاهيم برزت بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة، ساهمت في تحديد الاطار الاجتماعي وأحياناً المعرفي في التعاطي مع قضايا الهجرة.

المفاهيم المستخدمة في النقاش العام والإعلامي غالباً ما تعكس تناقضات وموافق متناقضة، تعبّر عن صعوبة تحديد واقع اجتماعي قانوني معقد... من بين هذه المفاهيم الأكثر شيوعاً والتي تأتي على شكل ثنائيات متعارضة:

- مهاجر/لاجئ،
- مهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء/معترب أوروبي
- مهاجر غير شرعي/مهاجر في وضع غير قانوني/بدون أوراق / أو غير نظامي
- قاصر منفصل/قاصر غير مصحوب

لذلك أنا أدعو الإعلاميين الحاضرين معنا وبقي الفاعلين إلى الانخراط بشكل قوي وفعال من أجل التأثير ومن أجل المساهمة في تكريس المفاهيم

الحقيقية... ونحن مؤسسة وطنية مستعدون لدعم مثل هذه المبادرات، سواء  
المدنية منها أو الإعلامية/ الصحافية...

ثالثاً: تطوير هذه المقربة التي من شأنها دعم المقربة الحماية أكيد أيضا ان  
تدخلات حماية المهاجرين عرفت ملمسات فضلى واجهادات  
ميدانية، غير منصوص عليها أحيانا بالقانون الوطني وباعتماد، أحيانا أخرى  
القانون الدولي لحقوق الإنسان وفعالية إعمالنا لالتزاماتنا الوطنية والدولية...

رابعاً: قبل عشر سنوات، تمت المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للهجرة  
واللجوء، كإطار للالتقائية بين مختلف المتدخلين، وبعد عشر سنوات أكيد  
نحن في حاجة لدعيمها أو لها مراجعة قانون دخول التراب الوطني 02/03  
والمصادقة على قانون اللجوء واعتماد التطورات الحقيقة الوطنية ذات الصلة  
بتدبير الهجرة والجوء بما فيها تدبير انساني للهجرة عبر الحدود

بمناسبة انعقاد هذه الدورة، أود ، السيدات والسادة، أن أذكر أنه منذ أسابيع  
قليلة شرك زملائي بمجموعة عمل إفريقية حول الهجرة واللجوء، تابعة للشبكة  
الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتي يترأسها المجلس  
الوطني لحقوق الإنسان، قلت شركوا في لقاء منظم من طرف المصد  
الوطني للهجرة، ثمنوا فيه بشكل قوي اختيار المغرب لإعمال تدبير انساني  
للحدود والعمل على المصادقة على ميثاق إقليمي لحماية المهاجرين

والماهارات، وهو موضوع اثار اهتمام ونقاشات عميقة لاحقا على هامش اجتماعنا بالریاط (وأقصد اجتماع المجموعة الإفريقية الذي احتضنه المجلس)

السيدات والساسة الضباط وممثلي وسائل الإعلام

لقد نظمنا في إطار شراكتنا الاستراتيجية مع المديرية العامة للأمن الوطني، التي نحييها على الإرادة المعلنة والصريحة في بلورة ملسمات جديدة ومقاربات مهنية تحيط باحترام حقوق الإنسان من جوانب عديدة، وعلى رأسها التكوين والتوكين المستمر وتعزيز القدرات ... في ملمسة فضلى تجمع بين مؤسستي الحقوق والأمن حظيت وتحظى باهتمام فاعلين وشركاء دوليين .... قلت لقد نظمنا في دورات سابقة تكوينات للمكونين في مجال الوقاية من التعذيب، تتواصل منذ توقيع اتفاقية الشراكة والتعاون المؤسسي، وأود أن أثن كذلك تفاعلاً المديرية العامة للأمن الوطني، والدرك الملكي والمنوبية العامة للإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة العدل على التفاعل القوي والإيجابي مع توصيات المجلس وأليته الوطنية للوقاية من التعذيب ... وتنفيتها للوقاية برأك الحرمان من الحرية.

أود أن أذكر أيضاً أن المورات الحالية التي نظمها مع شريكنا المؤسسي لتعزيز ضمان حقوق المهاجرات والماهرين، تأتي في إطار إعمال بند خاص في الاتفاقية الإطار، بهم النهوض بشفافية حقوق الإنسان في مناهج التدريب والتوكين وجعلها مرجعاً ودليلًا مؤطرًا لمهام موظفي الأمن الوطني المكلفين بإنفاذ القوانين.

إن الشراكة المثمرة التي تربطنا، مسار في تجديد أدوات التدخلات الميدانية استناداً إلى المعايير الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان، ونجاح هذه الدورة الأولى لتعزيز القدرات، تفتح مجالاً جديداً لتعزيزها.

بفضل التواصل والتفاعل، أكتسبنا مهارات في مهامنا وأكدنا إرادتنا لضمان كرامة الإنسان في كل الظروف والملابسات وتعزيز القدرات سواء في مجال الوقاية من التعذيب والهجرة يعكس هاجسنا في تطوير مقاربة عملنا عبر الانصات لإشكاليات تواجهها مؤسستين، المديرية العامة للأمن الوطني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان و الذين يعملان من أجل سيادة القانون.